عن بعض إشكالية المرأة العراقية في السياسة والبرلمان

جاسم المصلير

كثيرا ما يجري سجال بين الرجال في جلساتهم الخاصة والعامة عن دور المرأة العراقية في مجرى العملية السياسية منذ سقوط النظام السابق الذي جعل المرأة " سلعة منزلية " للترفيه والتوظيف . الترفيه في فراش الزوجية وتوظيفها طباخة ومديرة منزل . وذات يوم تحدث صدام حسين صراحة بهذا المعنى خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي . كما أن مجمل الثقافة البطريركية لا تبتعد عن هذه المفاهيم .

مما يلفت الانتباه في هذه السجالات أن اغلب المتحدثين يركزون عادة على(الأزمة السياسية) الخانقة الناشئة ببلادنا بوصفها (الأصل) في جميع الأزمات الأخرى الأمنية والمعاشية والخدمية وبشكل خاص بوصفها (الأصل) في أزمة حقوق الإنسان ، ومنها أزمة غياب حرية المرأة العراقية ومعاناتها الشديدة في العمل والتسوق والدراسة وفي البيت أيضا. كما أن الكثير من الآراء تركز على غياب دور الدولة في حماية المرأة العراقية وقد يكون صحيحا بالفعل أن أزمة سياسية كبيرة في العراق لها بالتأكيد آثارها الضارة في مجال حقوق الإنسان أو ممارستها في العراق الحالي ، بل لها آثارها السلبية حتى في دول مستقرة سياسيا من التي تعلن اهتمامها بحقوق الإنسان واحترامها لها ، ولكنها تحيل هذه الحقوق إلي شعارات فارغة المضمون على مستوى الممارسة الفعلية كما في أغلب البلدان العربية. هذا يعني إننا لو قمنا . جدلا . بالتخلص من هذه الأزمة في وقت قريب بعد تشكيل حكومة ما يسمى بالوحدة الوطنية فأن الموقف من حقوق الإنسان وحرية المرأة لن يتغير جذريا طالما ظلت ثقافة حقوق الإنسان غائبة عن الوعي الثقافي في العراق بصورة عامة وعن وعي المسؤولين في دوائر الدولة وعن وعي المسؤولين في الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية حيث لا حضور لها في برامج تثقيف المواطنين أو تعليمهم في المدارس والجامعات أو تنشئتهم الاجتماعية ، ابتداء من الأسرة الصغيرة إلي التجمعات الكبيرة أيا كانت صفاتها .

بصراحة تامة أقول أن ثقافة حقوق الإنسان ليس لها وجود تطبيقي في حياتنا الاجتماعية وذلك ابتداء من نفي مبدأ الكرامة الإنسانية وكرامة المرأة خصوصا لصالح بنية العلاقات (البطريركية . العشائرية) السائدة في المجتمع العراقي والآخذة بالنمو والظهور في هذه الأيام وهي التي تجعل الأكبر سنا أفضل من الأصغر سنا بإطلاق ، والرجل أعلى من المرأة في كل الأحوال ، والغني أعلى من الفقير على كل المستويات وأهل الثقة افضل من اهل الخبرة الخ داخل هذه العلاقات والقيم تضيع حقوق المرأة العراقية بشكل خاص .

لا شك أن تجربة المرأة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ وخوض بعض النساء تجربة الانتخابات كمرشحات وفوزهن

بنسبة ٣٠ ٪ من المقاعد ، وهي نسبة عالية ليس في البلدان العربية بل في بلدان العالم اجمع ، بما فيها الدول الأوربية المتقدمة في مجال تطبيقات حقوق المرأة ومساواتها بالرجل كان علامة ايجابية بارزة . ويظل الطموح أن تتحقق في الانتخابات القادمة نسبة اكبر لكي تستطيع المرأة العراقية أن تحقق سلطتها الفكرية والسياسية خاصة تلك المرأة التي تحمل قدرا مناسبا من الحداثة الثقافية ومن النبوغ في التحديث الاجتماعي والسياسي للمجتمع العراقي كله .

السؤال الذي يظل ملحا هو : هل أن وجود هذه النسبة من البرلمانيات العراقيات داخل الجمعية الوطنية السابقة وداخل مجلس النواب الحالي هو مجرد وجود شكلي كمظهر من مظاهر الديمقراطية التي ينادي بها اغلب الأحزاب الوطنية ..؟ أم هو تعبير عن علاقة جديدة بين المرأة والسلطة ،الاجتماعية والمدنية .. أم أن هذا الوجود جاء لتعزيز تراث نضالي طويل قامت به المرأة العراقية من أمثال الكفاح المرير الذي خاضته نماذج (أمينة الرحال .. صبيحة الشيخ داود .. نزيهة الدليمي .. زكية خليفة .. وغيرهن كثيرات من الوجوه النسوية المكافحات في حركة ثقافة حقوق المرأة في هذه الأيام من أمثال صفية السهيل وهناء أدور وميسون الدملوجي وغيرهن كثيرات) أو قامت به منظمات نسائية مثل (منظمة رابطة المرأة العراقية) التي رفعت صوتها منادية بحقوق المرأة منذ عام ١٩٥٠ .. وقبلها وبعدها منظمات أخرى مماثلة..؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى حقيقة أن المجتمع العراقي هو من نوع ينشد ويتوق للتجديد وانه اثبت خلال عقود طويلة من الزمن انه يتقبل القيم الديمقراطية المتجددة في عدد كبير من دول العالم خلال نصف القرن الأخير .

ينبغي أيضا أن لا نغفل مدى قناعة مفكري اليوم في مجال السياسة العراقية عن مفكري الأمس بالنسبة للموقف من المرأة العراقية ومن دورها في العملية السياسية وفي صنع القرار . فرصيدها في القوى السياسية . الإسلامية ما زال قليلا وشكليا بالدرجة الأولى، وهناك قصد واضح من هذه القوى في إبعاد المرأة ، والمرأة البرلمانية بالذات عن التفكير بتأسيس دولة مدنية عصرية تلعب فيها المرأة دورا ايجابيا ليس هدفه كما يردد البعض في " إعلاء شأن المرأة " حسب بل في أن تكون لها قدرة التصرف والتحكم بحقوقها الإنسانية وبحريتها الكاملة كما نصت عليها المواثيق الدولية ، وأولها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة .

إن اولى المهمات الايجابية للمرأة العراقية في الوقت الحاضر هي تحديث البنية العامة والخاصة في تفكيرها وفي عملها السياسي والاجتماعي وفي منظماتها ومنظمات المجتمع المدني عموما .. وهي المؤتلفة بين أفكار زمان ما في الماضي وبين أفكار العصر الراهن حيث استكشفت المرأة ، مشاركة الرجل ، الفضاء الخارجي وحيث استطاعت أن تقود حكومات ، ملكية وجمهورية ، في عدد من دول العالم .

إن منطق العصر هو الذي ينبغي أن يسود داخل المنظمات النسوية العراقية وداخل البرلمان أيضا وبعكس ذلك فان الانصراف عن الحداثة والتمسك بقيم الماضي وتحويرها جزئيا إنما يقود إلى إجهاض التحولات المنشودة في بناء مجتمع ديمقراطي وربما تصبح قضية حرية المرأة ومساواتها مع الرجل مجرد صدى وأوهام، خاصة في ما يتعلق بشكل جذري بمفاهيم حقوق المرأة وواجباتها والتزاماتها الجمعية والفردية والمسؤوليات الوطنية عموما.

أن مراجعة أولية بسيطة للممارسات التي حكمت عمل الجمعية الوطنية من ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ إلى ١٥ كانون الاول ٢٠٠٦ توضح أن جميع مفردات تلك الممارسات كانت تعود إلى استمرار تبعية المرأة لصوت الرجل ، أو أن عصبة الرجال في الجمعية كانت هي القادرة على إثبات (الحد بين الجنسين) في اغلب القرارات والقوانين التي نوقشت في جلسات الجمعية بل حتى في حقوق الكلام وفي جلوس أغلبية النساء المحجبات بصف واحد ، أو في جلوس الرجال في مقدمة الجمعية بينما أغلبية النساء في الخلف . .وعسى أن تكون هذه المظاهر قد حدثت بالمصادفة..!!

أول مظهر مستديم لوجود هذا (الحد) كان واضحا في هيئة رئاسة البرلمان حيث ألغت المحاصصة الحزبية المسافة بين المرأة من أعضاء البرلمان وبين هيئة الرئاسة المتكونة من (ثلاثة رجال) وقد بدا واضحا أن البرلمانية العراقية نفسها تجردت عن زمانها وعن حقوقها وعن ثقتها بنفسها فلم تحاول أن تثبت جرأتها في ترشيح إحداهن لعضوية مجلس الرئاسة بل انحنت كل عضوات الجمعية أمام (المحاصصة المقدسة) وقبلن بنتيجة عدم حصد أي مقعد رئاسي . ربما أفرز هذا الواقع داخل الجمعية الوطنية (البرلمان) قناعة تامة لدى قطاعات من المجتمع العراقي عن عدم ملاءمة المرأة للعمل الرئاسي أو القيادي .

هذه القناعة تتعزز في كثير من المشاهد السياسية الأخرى ولا أدل على ذلك من فقدان أكثر الأحزاب السياسية خاصة الأحزاب العريقة والأصيلة لمساهمات المرأة في الهيئات الحزبية القيادية وقد استقر هذا الحال منذ زمن بعيد حتى في الحزب الشيوعي العراقي وهو حزب علماني لم يبرز فيه التسامح مع المرأة كـ" قيمة نضالية قيادية " لتكون عضوا في اللجنة المركزية أو في مكتبها السياسي . تماما مثلما خلت اغلب مكاتب المناصب الدبلوماسية ومكاتب التمثيل العراقي في الأمم المتحدة من النساء العراقيات .

المشهد الآخر: إننا لا نجد أي دور للمرأة في مفاوضات ومداولات الكتل السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة المنتخبة ، ورغم أن هذه الاجتماعات والمداولات تتضمن ثقافة ديمقراطية وثقافة الاختلاف في الرأي، لكنها من جهة ثانية انتقصت من القيم الديمقراطية بعدم إشراك المرأة بها ، وإذا كانت الأحزاب الإسلامية لا تزال(تستنكف) من قيادة المرأة ولا تزال تنظر إليها نظرة الماضي السحيق فأقصتها عن وفودها في تلك الاجتماعات فلماذا انساقت الأحزاب الديمقراطية والعلمانية هي الأخرى وراء هذا الإقصاء .

لا شيء يعلو على المرأة ..! هذا قول يردده الجميع لكنهم يحملون نزعة مغايرة في التطبيق حين يسلك قادة الأحزاب مع المرأة بكونها كيانا اقل رشدا في السياسة ، وأنها قاصرة عن حالة بلوغ الوعي السياسي .

من ناحية ثانية ما زالت المرأة السياسية أو المرأة البرلمانية على وجه التحديد " خجولة" كما كانت صورتها العامة في الجمعية الوطنية السابقة ، أو تخشى التغلغل في المجالات السياسية القيادية ، فهن كن يؤكدن في كل مناسبة على مجرد المشاركة الشكلية في الاجتماعات والمناقشات البرلمانية فهل يبقى صوتها "خجولا " أو" ضعيفا " خلال الفترة القادمة أيضا؟، أي هل تؤكد ميلا للعزلة عن الدخول الواسع إلى المساهمة الفعلية لدمقرطة مجلس النواب خلال السنوات الأربعة القادمة؟.. هل من الممكن أو المرتجى أن تنبثق نخب نسوية في (داخل) البرلمان لتكوين جسر علاقة فعال مع النخب النسوية (خارج) البرلمان والعمل بمجموعة واحدة مشتركة من اجل ضمان حقوق المرأة العراقية على نطاق المجتمع كله .

لا ادري لماذا ترضى المرأة السياسية وعضو البرلمان أيضا بالتبعية التي يريد الرجال فرض قيم خاصة تحمل جوهرا واحدا هي ان النساء السياسيات بحاجة الى حماية الرجال السياسيين .. لماذا لا تنتفض داخل أحزابها وتجمعاتها للتحرر من تبعيتها .. ولماذا لا تسعى لتحقيق إبداعيتها وحريتها .. لماذا تستمر السياسة العراقية محصورة في ركن التمييز بين عقل المرأة وعقل الرجل وكأن الأصل في العقل والعقل السياسي هو الرجل وحده .

على الرغم من تباين أداء عضوات الجمعية الوطنية السابقة ، لكن التقدير الملاحظ أن اجتماعات الجمعية ومناقشاتها لم تقدم للعراقيين نموذجا نسائيا مؤهلا لمعرفة طبيعة الحياة المستقبلية التي يريدها العراقيون . لا ننسى أن جزءا من معوقات ظهور هذا التأهيل يعود للوضع الأمني الخانق ، أو ربما للوعي اليومي غير المتكامل الذي ساد في عموم اجتماعات الجمعية الوطنية ، إذ سادت علاقات ومفاهيم وأسس المحاصة التي فرضها واقع السيطرة الذكروية في الجمعية وفي قيادات الكتل البرلمانية مما أوقع الجميع رجالا ونساء في إسار التجربة السياسية المحدودة التي لا تخلو من اكراهات الاستنتاجات الحزبية المباشرة .

هذا الواقع مهد لشكل من أشكال هزيمة المرأة وإبعادها عن مختلف اجتماعات القوائم البرلمانية التي جرت في كردستان أو التي تجري في المنطقة الخضراء وكأن وجودها ليس ضروريا أو أنها غير قادرة على المساهمة والخلق وابتكار الآراء بما يتعلق بتشكيل الحكومة العراقية المنتخبة الأولى في تاريخ العراق.

هذه الفعاليات السياسية من دون مشاركة المرأة تنمي نوعين من الإحساس :

(١) النوع الأول هو احتمال استمرار تهميش المرأة في مجلس النواب بسبب سيادة التعصب والتمييز في الأحزاب الإسلامية الفائزة التي أثبتت تجربتها الانتخابية السابقة أنها لا تملك القدرة على كشف العلاقات الجوهرية بين الرجال والنساء في المعترك السياسي وفي ميادين بناء مؤسسات الدولة .

(٢) الثاني هو أحساس الكثير من النواب الرجال أن غالبية النساء من أعضاء البرلمان الحالي لا يفكرن في عضويتهن البرلمانية كذات وموضوع إنسانيين سياسيين مما يترتب عليه تنمية الحس النقدي للحكومة ومواجهة المشاريع القانونية المراد تشريعها خلال السنوات الأربع القادمة بالفكر السياسي والتأمل العقلي الاجتماعي بما يجدد طبيعة المجتمع العراقي ويجدد بناه التحتية ويعزز حقوق الإنسان العراقي وحرياته مثل معاصريه في البلدان والشعوب الأخرى.

بالتأكيد يمكن الجزم بإمكانية المرأة العراقية أن تؤسس لها حضورا في السياسة العراقية المعاصرة وبإمكانها تقديم وتنفيذ مشاريع حيوية واعتمادها لآليات متعددة للتغلب على الصعوبات والمعوقات ومحاولة العطاء المتميز في حدود المساحات المتاحة من الصلاحيات إلا انه هناك حالة عارمة من الشعور بالإحباط لدى الجميع حيث أن الطموحات كثيرة والقدرات موجودة ولكنها مكبلة ومقيدة.

ولعل الخير فيما وقع من أن المرأة لم تتواجد في هذه التجربة وألا انتهى بها الأمر الى أن تكون شماعة تعلق عليها الإخفاقات وضعف الأداء انطلاقا من أحكام البعض من ذوي الثقافة غير العلمية أو غير الديمقراطية ممن يتسيدون داخل الوزارات والمؤسسات وحتى البرلمان نفسه ، والحقيقة إننا إذا ما توخينا الإنصاف في أحكامنا فإننا ننتهي إلى نتائج مفادها أن متطلبات العمل البرلماني ،والوزاري ، والمؤسسي ، تنسجم كثيرا مع الخصوصيات الذاتية التي تتمتع بها المرأة كالقدرة على التدبير والتنظيم والمتابعات الدقيقة للأمور وميزة التعامل مع ملفات مختلفة في آن واحد . وهذا كان سيكون جليا لوا أن المرأة كتب لها النجاح والتواجد ضمن منظومة العمل البرلماني والقيادي وصنع القرار، فهناك أمثلة في الدول الأوربية لنجاح المرأة وقدرتها على العطاء بكفاءة داخل برلمانات بلدانها بل و تمكنت من تولي رئاسة المجالس الكثيرة وإدارة أمورها بجدارة .

لا أريد الجزم بصحة أو خطأ مقولات البعض ممن ينادي بأن خصوصيات المرأة لا تتلاءم مع طبيعة ومستلزمات العمل السياسي او الحزبي او القيادي أو البرلماني أو حتى في المجالس البلدية في المحافظات مثل متابعة الطلبات وتلقي الاتصالات في أوقات حرجة والحاجة إلى التواجد الميداني الكثيف وخاصة الحضور في المجالس الرجالية البحتة وغيرها من المسؤوليات ولكنني مقتنع بان أخذ القرار بخوض العمل السياسي وعدمه يجب أن يكون قراراً خاصاً بهذه المرأة او تلك من الناشطات في الميادين السياسية والاجتماعية فعليها أن تتخذ قرارات تتفق مع قناعاتها وقدراتها وظروفها الأسرية ومدى حاجة المجتمع إلى عملها في هذا المجال أو ذاك فعليها تقع مسؤولية تحديد دورها بوعي وبصيرة والخروج من دائرة التبعية الفكرية .

كما أن خوف المرأة من (الفشل) وعدم التوفيق في أداء المهام المرتبطة بالعمل البرلماني والحكم المسبق على التجارب القادمة للمرأة يجب أن لا تتخذ كذريعة للإحجام عن الاستعداد للانخراط في التجارب السياسية كلها والاستفادة من إخفاقات التجارب السابقة فكثيرا ما يؤخذ بأسباب الفشل كمقدمات للنجاح في التجارب المقبلة إن تمت دراستها بموضوعية ودقة في محاولة لتقصي الثغرات و تجنبها مستقبلا.

المذابح العراقية ثانية

عبد الخالق كيطان

ولأن هذه المذابح مستمرة في وادي الرافدين فلقد صار خبرها ثانوياً، يمر عليه المتلقي مثلما يمر على خبر اعتاد سماعه ولا جديد فيه، وهذا ما كنا نحذر منه على الدوام، عندما يتحول الدم العراقي إلى خبر مألوف في نشرات الأخبار المحلية وغير المحلية. إن الكثير من الذين نعرفهم داخل العراق يؤكدون لنا باستمرار أن خبر المذابح صار مألوفاً لهم فيما نتلقى اتصالات ورسائل من أطراف غير عراقية تؤكد الرؤية ذاتها، فلماذا صار منظر الدم العراقي في شوارع العاصمة شيئاً لا يشكل أية غرابة؟

إن ستراتيجية الارهاب الوافد كانت من الوضوح في العراق بحيث أنها سمت مطالبها، والتي كانت صدمة للكثيرين منا وخاصة ما يتعلق بتجريم فئات عديدة من أبناء الشعب العراقي بسبب دينهم أو قوميتهم لا أكثر، فيما تسترت قوى الإرهاب المقيم بشعارات فضفاضة وكاذبة أيضاً وهي تقوم بعمليات الذبح المنهج لأبناء الشعب الواحد. على الجانب الآخر فإن كثيراً من التصريحات تخرج من هنا وهناك تفيد بإن القضاء على الإرهاب أنما يكون بالحل السياسي، وهي جملة ملتبسة جداً خاصة إذا عرفنا أن أصحاب هذا الرأي يقصدون ما يسمونه المقاومة الشريفة، وهي على رأيهم تضم بقايا النظام السابق، والمشكلة في مثل هذا الطرح أنه يلقي بأبناء المنطقة الغربية، والسنية، كلهم في سلة واحدة هي سلة التصدي للنظام الحالي، ولا يعتقد عاقل بمثل هذا الرأي بدلالة مشاركة قطاعات ونخب عريضة من أبناء هذه المناطق بالعملية السياسية ، ويكفي مثالاً جماهيرياً على ذلك مشاركة أبناء تلك المناطق الفعالة في الانتخابات التشريعية الأخيرة. أبناء المناطق الغربية والسنية ليسوا كما يصورهم لنا بعض قادتهم السياسيين والدينيين، فمن الواضح هنا أن كلاً يتحدث عن رؤيته التي تنطلق من شبكة علاقاته الشخصية الضيقة. الواضح إذن أن بعض الساسة الذين يتكلمون بأسم هذه الطائفة أو تلك إنما يريدون تحقيق مكاسب سياسية من وراء دعوتهم لما يسمونه الحل السياسي مع مصدر الإرهاب في العراق، ولو كانت دعواتهم تنطلق من حرص وطني وضمير حي وخوف على الدم العراقي لسارعوا بدون مساومات سياسية رخيصة وبذلوا الغالي والنفيس من أجل ايقاف هذه المذابح والدخول في مفاوضات سياسية إلى ما شاؤوا، ولكن، وللأسف الشديد، فإن أكثرهم يسفك الدم، أو يوافق على مشهد انسكابه، باعتباره ورقة ضغط ضد طرف معين، فيسقط بيد الطرف الثاني ما يدفعه للعب الورقة ذاتها.. هذا كلام، وللأسف الشديد، واقعي ولكنه مؤلم جداً، إذ أنه يحول الكثير من الوجوه المقدمة لنا باعتبارها نخبة وطنية من على شاشات التلفزيون، يقدمهم لنا باعتبارهم مجموعة من نهازي الفرص، بل مصاصي الدماء بلغة واضحة جداً ولا تعرف اللف والدوران.

وفيما يستمر الذبح في شوارع بغداد تستمر مأساة العملية السياسية وتتكرر، مجموعة من القيادات التي صارت اليوم تخطط وحدها مصير البلاد في غرف المفاوضات التي لا أحد يعرف حقيقة ما يدور بداخلها. ما نعرفه أننا بتنا لا نحتمل اللحظات التي تظهر فيها في التلفزيون مجموعة من الزعماء وهم يتحدثون في مؤتمر صحفي عن استمرار الجدل في نقطة معينة ويظهر بعدهم بيوم مجموعة أخرى تقول أن الحل قريب، وفي يوم ثالث تظهر مجموعة جديدة لتشير إلى صعوبات في المفاوضات، أما سيل التصريحات الصحفية لصحف عراقية وعربية وأجنبية فيوحي وكأن هذه الزعامات تناقش موضوعاً يتعلق بشيء آخر غير موضوع تشكيل الحكومة. من المؤسف أن هذه الصورة هي التي ميزت تجربتين انتخابيتين عراقيتين في زمن الحرية الراهن. ومن أبسط المعارف في هذا الموضوع أن الكتلة التي تحقق أعلى الأصوات تقوم بتقديم مرشحها لقيادة الوزارة للبرلمان الجديد ومن ثم يقدم هذا المرشح إذا ما حالفه الحظ في البرلمان أسماء وزرائه ومن ثم يبدأ العمل، فإذا كانت وزارته ناجحة استمرت وإذا فشلت في تلبية استحقاقاتها الوطنية أولاً تم اسقاطها وترشيح شخص آخر يقوم بتشكيل وزارة أخرى.. إلا أن نخبنا السياسية لم تعترف بمثل هذه السلاسة في تشكيل الحكومة لمرتين، وبالرغم من الظرف الدموي الذي يمر به العراق ما يستدعي السرعة الفائقة في تشكيل الحكومة، إلا أننا نراهم يخوضون في مفاوضات لا يمكن لها أن تنتهي أبداً... ابداً... فما يريده الساسة العراقيون هو "التوافق" على كل شيء قبل تشكيل الوزارة، بمعنى أنهم يريدون وزارة يتفق الجميع عليها وهو ما لا يمكن تحققه لا في الأرض ولا في المريخ، فالثابت على مر الأزمان أن أي شخص لا يرضي مجموعة أشخاص وأن أية حكومة لا ترضي أفراد الشعب بشكل عام.. والأمر ليس له علاقة بدول متخلفة أو متقدمة، أو بشخص دون غيره.. ولنا برسل وأنبياء الله عز وجل أسوة.

ما يحدث إذن من مفاوضات وجدل بين النخب الوطنية العراقية لا يمكن إلا أن يكون مساومات من أجل مصالح فئوية وشخصية ضيقة للغاية، تكشف عن خلل ما في هذه النخب التي أئتمنها الشعب العراقي على أصواته، بل وحياته، فيما استغرقت هذه النخب في همومها الشخصية وتركت المواطنين فريسة للسيارات المفخخة والأحزمة الناسفة التي تمتلئ بها الشوارع والأسواق والمدارس والجوامع والكنائس ألخ... إن أية حكومة يتفق عليها في الأيام القادمة ستكون معرضة للنقد كما هو الحال مع حكومة افتراضية كان من الممكن لها أن تتشكل بعد اعلان نتائج الانتخابات الماضية، وهو أمر بديهي، ولكننا أضعنا، وأقول مرة أخرى أضعنا، حوالي ثلاثة شهور في مناقشات نريد من ورائها إجماعاً وهو ما لم يتحقق في أعتى الديمقراطيات وعلى مر التاريخ، والمؤلم حقاً هنا أننا مررنا في العام الماضي بالتجربة ذاتها وتأخر إعلان الحكومة شهوراً على حساب الدم العراقي.

وإذ يرى المواطن العراقي الصامت، غير المنتمي إلى أي من الوجوه التي تتخاطف أمامه من على الشاشة الصغيرة، يرى تدافع هؤلاء الطائفي واصطفافهم غير الوطني فلا يجد بداً له من الانزواء بعيداً مع نفسه وخيبته أو يسارع للاحتماء بدرع الطائفية والعشائرية لدرء التهديدات الخطيرة التي تتعرض لها حياته وحياة عائلته دون أن تفعل السلطة الوطنية شيئاً لحمايته، هكذا تصبح الطائفية وتفرعاتها بديلاً للمشروع الوطني الذي كنا نحلم به لعقود، لأن السلطة الوطنية منشغلة كثيراً بأشياء أخرى والفرقاء السياسيون مشغولون أيضاً بأشياء أخرى، والدول المجاورة والأقليمية والشقيقة والصديقة والقوى الكبرى والعالم كله مشغول بأشياء أخرى، أشياء لا علاقة لها حقيقة بالدم العراقي، ولا بالوطن العراقي، ولا بالحلم العراقي فأية محنة إذن يعيشها هذا المواطن الذي لا حول له ولا قوة؟

إن مشاهد المذابح العراقية المتتالية عبر التلفزيونات المحلية والعربية والأجنبية تستدعي منا الصراخ بأعلى الأصوات، الصراخ بوجه كل من يبيح تلك المشاهد ويوافق عليها ويباركها.. دعونا نصرخ بقوة لإسكات الأصوات الزاعقة التي تبيح قتلنا، وتشرد أهلنا، وتحاول جرنا إلى الخوض في بركة دم لا غير.. لعل في صراخنا القوي ما يوقف هذا النزيف الذي استطال وشمل بعنايته الجميع.

شاعر عراقي مقيم في سدني

التسامح ومنابع اللاتسامح ..مقاربات تمهيدية

الحلقة الاولى

ماجد الغرباوي

لم يبق امام الشعوب الاسلامية خيار للحد من ثقافة الموت والاحتراب والعداء والاقصاء المتفشية في كل مكان، سوى تبني قيم التسامح والعفو والمغفرة والرحمة والاخوة والسلام، لنزع فتيل التوتر وتحويل نقاط الخلاف الى مساحة للحوار والتفاهم بدل الاقتتال والتناحر. وهو عمل صعب يستدعي جهودا يتضافر فيها الخطاب الاعلامي مع الخطاب الثقافي والديني والسياسي والتربوي. ويتطلب تعاون الفرد مع المجتمع، والشعب مع القانون، والدولة مع الدستور. انه عمل جذري يستهدف البنى الفكرية والعقيدية للمجتمع، واعادة صياغة العقل والاولويات والوعي، وتقديم فهم عصري للدين والرسالة والهدف، ونقد للمفاهيم والقيم والسلوك، ورسم مستقبل جديد للفرد والشعب والوطن، وقراءة متفهمة للتراث والتاريخ، وعودة الى القرآن والعقل، والتخلي عن العنف والتنابذ، والتمسك بالاحترام والتسامح، وفهم آخر للحياة والعمل الصالح.

ان ما نشاهده اليوم من مظاهر عنف واحتراب يستدعي العودة الى الذات لمراجعتها ونقدها، والوقوف على مواضع الخلل فيها لتقويمها ومعالجتها. ثم الارتكاز الى قيم جديدة تستبعد الكراهية والحقد، وتنفتح على قيم الانسانية والدين. وهذا يتطلب الغوص في اعماق الفكر والعقيدة بحثا عن جذور المشكلة. أي ينبغي البحث عن الدوافع الحقيقية وراء ثقافة الموت والاستهانة بالحياة وتكفير المجتمع. وتقصي المفاهيم المسؤولة عن صياغة البنى الفكرية والمعرفية لعدوانية المرء تجاه الآخر، ايا كان الآخر داخليا ام خارجيا، دينيا ام سياسيا. ولنفهم ايضا كيف يستمرئ الانسان القتل والاحتراب ويرفض السلم والوئام؟ هل هناك مفاهيم عقيدية او دينية او اخلاقية وراء ذلك؟. اذن التسامح ليس مجرد مفهوم يراد استنباته ضمن النسق القيمي للمجتمع. وانما هو نسق ثقافي وفكري وعقيدي مغاير، له آليته في العمل، واسلوبه في التأثير، ومنهجه في التفكير، وطريقته في الاشتغال. فلا يمكن سيادة قيم التسامح مالم تكتمل جميع مقدماته. أي ان التسامح يقوم على سلسلة عمليات فكرية وثقافية يخضع لها الفرد والمجتمع كي يعمل بشكل صحيح ومؤثر. او ثمة قيم يجب استئصالها واحلال قيم جديدة محلها كي تكون قاعدة وأرضية لعمل التسامح. آنئذ فقط تتجلى آثاره السياسية والدينية والثقافية والانسانية. وتختفي مظاهر العنف والاحتراب لتحل محلها قيم المحبة والسلام. كما ستظهر بحلول التسامح والمداراة مواقف جديدة بعد اختفاء ما كان يترتب على التشدد والتعصب واللاتسامح والعنف من مواقف سياسية واجتماعية، تفضي دائما الى تأزم العلاقات ثم الدخول في متاهات الحروب والعداء.

ولما كان التعصب، الضد النوعي للتسامح، يجري باسم الدين والشريعة والاسلام والاله، لذا ستركز هذه الدراسة على الدين الاسلامي ذاته مرجعا في صياغة انساق التسامح. أي هي محاولة لاستنطاق الكتاب الكريم وقيم الدين الحنيف من اجل التوصل الى منظومة قيمية ومفاهيمية يمكن توظيفها في صياغة النسق الفكري والعقيدي للتسامح، كي يتحول الى قيمة دينية قبل صيرورته قيمة انسانية، وبالتالي نطمح من خلال دراسة التسامح التعرف على اسباب التعصب ومنابع اللاتسامح، العقيدي والسياسي، في المجتمع. اذ اصبح التسامح في عالم اليوم المكتظ بالعنف والاقصاء وتفشي الارهاب والاعمال المسلحة، خيار الجميع لانتشال الانسان من براثن الموت وايقاف نزيف الدماء المتصاعد، وكبح جماح العنف المتدفق من كل مكان. واذا كان التسامح ضرورة للمجتمعات المتطورة فانه بالنسبة للمجتمعات المتعددة كالعراق علاج اساسي لتفادي تداعيات أزمة التناحر والاقتتال.

ثم أليس الأجدر بالانسان ان يكون متسامحا، وهو يعلم ضعفه وكثرة اخطائه وتجاوزه على حقوق الاخرين؟ ويعلم ايضا انه ليس معصوما في سلوكه واعماله، ولم يكن صائبا في كل خطوة من خطواته، وطالما يصدر عنه ما يكدر صفو الاخوة والوئام بحماقاته وتوتراته النفسية ومكابراته واصراره على الباطل وعدم التراجع عن الخطأ. لكن رغم هذا يبقى الانسان، في بعده الآخر، ذلك المخلوق الالهي المفعم بالحب والود والعطف، المتسامح رأفة ورحمة وكرما وانسانية، الذي يشعر دائما بالحسرة والندم ويتألم اذا كان سببا في شقاء الاخرين، ويسعى للتكفير عن ذنبه، حتى أقسم الباري تعالى بنفس الانسان اللوامة، لما للتوبة والانابة من دور في إحياء نفسية الفرد والمجتمع، فقال: ؟لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ ولا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ؟ . فلا ريب هو الاجدر من بين المخلوقات في التسامح من اجل سيادة قيم الدين والسلام، واستتباب الامن والوئام. يقول فولتير في تعريفه للتسامح: (انه نتيجة ملازمة لكينونتنا البشرية، اننا جميعاً من نتاج الضعف. كلنا ضعفاء وميالون للخطأ، لذا دعونا يسامح بعضنا البعض ونتسامح مع جنون بعضنا البعض بشكل متبادل، وذلكم هو المبدأ الاول لقانون الطبيعة، المبدأ الاول لحقوق الانسان كافة) .

وسيبقى العراق نموذجا حاضرا في جميع فصول الدراسة لخصوصيتين، الاولى باعتبار البلد يمر بمرحلة انتقال من حكم استبدادي دكتاتوري ظلامي متعسف، الى حكم يراد له ان يكون ديمقراطيا حرا يؤمن بحقوق الانسان والمواطنة وحرية الرأي والعقيدة والفكر، ويكون نموذجا حضاريا لكل شعوب وبلدان المنطقتين العربية والاسلامية. وهي مهمة تحتاج الى منظومة قيمية واخلاقية جديدة تمكن الشعب من تجاوز محنته والدخول في مرحلة الحداثة الحقيقية والشاملة.

وثانيا، ان العراق بلد متعدد دينيا ومذهبيا وقوميا. فهناك المسلم والمسيحي والصابئي واليزيدي، والشيعي والسني، ومذاهب مسيحية متعددة، والعربي والكردي والتركماني والآشوري والكلداني. اضافة الى الاختلاف الثقافي والفكري والعقيدي، وتنوع الاتجاهات السياسية. اذن هو بلد لا كالبلدان احادية الدين والقومية والمذهب، فعراق اليوم بحاجة الى اطار يوحد جميع الطوائف والاديان والشرائح الاجتماعية. ولا ريب. لا يمكن ان يصار الى اطار توحيدي يضم كل الفئات والقوميات والاتجاهات وهو يرتكز الى الخصوصيات ايا كانت. فالشعب بحاجة الى اعادة ترتيب اولوياته. والبحث عن صيغ تستوعب التناقضات الدينية والقومية. وتستجيب لطموحات الجميع بشكل متساو. ولعل الصيغة الفضلى راهنا هي المجتمع المدني، الذي يتصف بقدرته الاستيعابية، واستجابته للضرورات الاجتماعية والسياسية والدينية، وحفاظه على خصوصيات الشعب بجميع فئاته. والتسامح هو احد القيم التي يعتمدها المجتمع المدني للخروج من ازمة الصراع الديني والسياسي على اساس التكافؤ في الحقوق السياسية والعقيدية، بعيدا عن الاقصاء والتهميش. أي يجب ان يصار الى اطر تنزع فتيل التوتر والصراع القائم على اساس ديني او عقيدي. وتحيله الى ساحة للحوار والتفاهم والتكامل. وهذا ما يحتاجه عراق المستقبل للخروج من ازمة التراكمات التاريخية والصراعات الكامنة. وقد شاهد الجميع فصول المعارك الدامية التي جاءت اعقاب فترة مظلمة عاشها الشعب في ظل حكم دكتاتوري مستبد سلبها حقها في تقرير مصيرها واختيار طريقها. وما زال الوطن مرشح للمزيد من اعمال العنف والصراع اذا ما بقيت الخصوصيات الدينية والقومية والسياسية قابلة للتخصيب ومن ثم الانفجار المدمر. اذن فثقافة التسامح واشاعة قيم التعايش والتعددية تطمح الى خلق اجواء لا تسمح بانقلاب الاختلاف الى معارك دامية وانما تبقى وجهات النظر محترمة في اطار القانون وحرية التعبير والرأي.

التسامح لغة: مشتق من السماحة أي الجود. ويقال: اسمح وسامح أي وافقني على المطلوب. واسمحت الدابة: انقادت. والمسامحة: المساهلة. وسمح: جاد واعطى عن كرم وسخاء . والتسامح: التساهل.

اذن فالدلالة اللغوية لمفهوم التسامح تستبطن المنة والكرم، وتشير الى وجود فارق اخلاقي بين المتسامح (بالكسر) والمتسامح معه (بالفتح). فليس هناك مساواة بين الطرفين، وانما يد عليا واهبة، ويد سفلى متلقية. وهو مقتضى المنة والكرم دائما.

الا ان المعنى الاصطلاحي للتساهل ياخذ بعدا آخر، يتضح من تاريخ تبلور هذا المفهوم ضمن بيئته الغربية. فمفهوم التسامح (toleration) ظهر في القرنين ١٧- ١٨م ، لتفادي تداعيات الحروب والصراعات بين المذاهب والاديان والاتجاهات الفكرية والفلسفية المختلفة التي شهدتها اوربا إبان القرون الوسطى. وايضا من اجل التوصل الى صيغ مناسبة تضمن حقوق الانسان وحرية الرأي والتعبير.

كتاب التسامح ومنابع اللاتسامح صادر في سلسلة كتاب ثقافة التسامح التي يصدرها مركز دراسات فلسفة الدين/ بغداد